المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية
المجلد 17 / العدد 02 / ديسمبر 2024

إشكالات وآليات تفعيل مشروع التعاون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي في ضوء النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي

Problems And Mechanisms For Activating The Regional Cooperation Project Of The Arab Maghreb Union In Light Of The Theories Explaining The European Union

فاروق قويدر موساوي(*)
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
farouk.kouider-moussaoui@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/15 تاريخ القبول: 2024/11/28 تاريخ النشر: 2024/12/30

ملخص:
يتناول هذا المقال إشكالات وآليات تفعيل مشروع التعاون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي في ضوء النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي نموذج ناجح للتعاون الإقليمي يقوم على التكامل. وتشكل تجربة التكامل الأوروبي أساساً متيناً للتطبيق النظري ونموذجاً لاستخلاص الدروس بالنسبة لاتحاد المغرب العربي بغرض محاكات التجربة التكاملية الأوروبية. وأثبتت تجربة التكامل في منطقة المغرب العربي أنها تجربة معقدة بسبب العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعترضها.
كلمات مفتاحية: اتحاد المغرب العربي - الاتحاد الأوروبي – التكامل،

Abstract:
This article deals with the problems and mechanisms for activating the regional cooperation project of the Arab Maghreb Union (AMU) in light of the theories explaining the European Union (EU), considering that the EU is a successful model for regional cooperation based on integration. The European integration experience constitutes a solid foundation for theoretical application and a model for drawing lessons for the AMU to emulate the EU. The integration in the Maghreb region has proven complex experience due to the political, economic, and social obstacles it faces.
Keywords: Arab Maghreb Union - European Union - Integration.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

إبان نهاية الحرب العالمية الثانية برز اتجاه التعاون الدولي في ساحة العلاقات الدولية لنبذ الحرب وتحقيق السلام، وقد انبثق عن اتجاه التعاون الدولي، نموذج التعاون الإقليمي للاتحاد الأوروبي، حيث يؤكد على جملة من المزايا الاقتصادية والسياسية الممكن تحقيقها عبر التكامل. وأمام نجاح نموذج التعاون الإقليمي للاتحاد الأوروبي ظهر مشروع التعاون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي كمحاولة لمحاكاته وتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية مشابهة. وبرغم التاريخ المشترك والتجانس الثقافي والحضاري بين شعوب بلدان المغرب العربي إلا أن الاتحاد المغاربي بقي مكبوحاً ولم يرق إلى مستوى الاتحاد الأوروبي. وهذا الفشل في تفعيل مشروع التعاون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي يدفعنا إلى الخوض في جملة النقاشات والنظريات المفسرة لتأسيس وتطور الاتحاد الأوربي لأجل الكشف عن العيوب التي تعيق نجاح اتحاد المغرب العربي. وعليه فإن السؤال الذي نطرحه في هذا الموضوع هو: فيما تتجلى إشكالات وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي في ضوء النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي؟

أولاً. الاتحاد الأوروبي كنموذج للتعاون الإقليمي

تعود بداية بروز مشروع التكامل الأوروبي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث وبفعل الخسائر البشرية والمادية الضخمة، ظهرت الحاجة إلى ضرورة التحول من نمط تفاعلي عنيف إلى نمط تفاعلي بنّاء يقوم على التعاون بدل الصراع، بهدف تلافي وقوع حرب جديدة وتحقيق الأمن والتنمية. ويوجز ألكسيس هيروقليديس: "مبدأ القومية [...] تداعى بعد مأساة الحرب العالمية الثانية [...] لقد أستنكر بشدة وأعتبر أنه من الماضي ومضر بالمجتمع العالمي الجديد الذي يتعافى من الحرب [...] الاتجاه الجديد الذي ساد الأدبيات خلال الخمسينات والستينات كان فقط التكامل [...]"[1]. وهذا النمط التفاعلي الجديد نستوعبه في إطار المقاربات الوظيفية والمقاربات عبر الحكوماتية التي تعتبر مرتكز اتجاه التكامل، وأبرز روادها: دافيد ميتراني (الوظيفية الكلاسيكية)، أرنست هاس (الوظيفية الجديدة)، كارل دويتش (النظرية الاتصالية)، ستانلي هوفمان (النظرية عبر الحكوماتية الكلاسيكية)، وأندرو مورافيسك (النظرية عبر الحكوماتية الليبرالية).

---

[1] Alexis Heraclides, The Self-determination of Minorities in International Politics, Routledge, London and New York, 1991, p. 3.

وتفترض وظيفية ميتراني الكلاسيكية أن الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل أسباباً للحرب، أما الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي فيشكل الشرط الأولي للسلام، وتشدد على العوامل الاقتصادية وترى أن المخرج النهائي لعملية التكامل هو تكوين شبكة من المنظمات الوظيفية فوق القومية وإعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفي وليس على أساس إقليمي جغرافي[2]. ولكن نموذج التعاون الإقليمي للاتحاد الأوروبي، نستطيع تفسيره وفهمه انطلاقاً من أطروحات الوظيفية الجديدة التي اهتمت بالتكامل الإقليمي وليس الدولي مثل الوظيفية الكلاسيكية[3]. ويعرّف هاس التكامل بمدلول سياسي أنه: "العملية التي بموجبها تنقل فواعل سياسية في دول وطنية متعددة ولاءاتها وتوقعاتها وأنشطتها السياسية إلى مركز جديد تملك مؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة[4].

وركزت الوظيفية الجديدة بالإضافة إلى الجوانب الفنية والوظيفية على دور القوى السياسية في الانتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل السياسي. وترتكز على مفهوم الانتشار الذي يشرحه فيليب شميتر بأنه: "العملية التي تتضمن إقدام الدول المتكاملة – المتفقة على بعض الأهداف الجماعية لدوافع متنوعة ولكنها راضية بشكل غير متساو عن تحقيقها لهذه الأهداف – على إشباع عدم رضاها بالتعاون في قطاع آخر وثيق الصلة، أي توسيع نطاق الالتزام المتبادل، أو بتكثيف التزامها بالقطاع الأصلي، أي زيادة مستوى الالتزام المتبادل، أو كلاهما"[5]. والهدف الرئيسي لعملية التكامل هو بلورة مفهوم الجماعة السياسية التي اعتبرها هاس النتيجة النهائية: "النتيجة النهائية لمسار التكامل السياسي هو جماعة سياسية جديدة تفوق الجماعات السياسية الموجودة"[6]. وينصرف مفهوم الجماعة

---

[2] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2017، ص ص 302-303.

[3] See Soren Dosenrode, ‘‘Federalism Theory and The New-Functionalism: Elements for an analytical framework’’, Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 3, 2010, p. 22.

[4] ibid., p. 23.

[5] See Michelle Cini and Nieves Perez-Solorzano Borragan, European Union Politics, Oxford University Press, United Kingdom, fourth editon, 2013, p. 63.

[6] See Soren Dosenrode, op. cit., p23.

السياسية إلى إطار قانوني موحد؛ ومؤسسات مشتركة؛ وفعالية مركز اتخاذ القرار؛ وهوية تخص الجماعة المتكاملة تحل محل هويات الدول الوطنية القائمة[7].

في 1951 أسست الدول الأوروبية الست؛ بلجيكا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا؛ المجموعة الأوروبية للصلب والحديد، وكانت أولى خطوات مشروع التكامل الأوروبي، ثم أسست بموجب معاهدة روما 1957؛ المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية[8]. وفي 1992 تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)[9] ودخلت حيز التطبيق في 01 نوفمبر 1993 وأسست منطقة اليورو التي تتضمن عملة مشتركة وبنك مركزي مشترك وسياسة نقدية مشتركة، وأقامت سياسة خارجية وأمنية مشتركة[10]. ويتضمن نجاح مشروع الاتحاد الأوروبي توفر إرادة سياسية؛ وقيادة ألمانية فرنسية؛ ونهج جماعي يقوم على التضامن؛ ودعم الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأولى[11]. وتطور الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه؛ حيث يضم 27 دولة عضو[12] وخلق مفهوم "المواطنة الأوروبية"[13] وحقق نمواً اقتصادياً كبيراً جعله قطباً اقتصادياً عالمياً[14].

---

[7] Nicola Lj. Ilievski, ‘‘The Concept of Political Integration: The Perspectives of New Functionalist Theory’’, Journal of Liberty and International Affairs, Vol. 1, No. 1, Institution for Research and European Studies, 2015, p. 2.

[8] Kristin Archick, ‘‘The European Union: Current Challenges and Future Prospects’’, CRS report, 2017, p. 2.

[9] Official website of the European Union, ‘‘The history of the European Union – 1992’’, available on: https://europa.eu/european-union/about-eu/history/1990-1999/1992_en [November 2018]

[10] Kristin Archick, op. cit., p. 3.

[11] Fraser Cameron, ‘‘The European Union as a Model for Regional Integration’’, part of International Institutions and global Governance Program, Council on Foreign Relations, September 2010, p.1.

[12] للمزيد من التفاصيل أنظر:

Official website of the European Union, ‘‘Countries’’, available on: https://europa.eu/european-union/about-eu/countries_en [January 2020]

[13] تأسس مفهوم المواطنة الأوروبية بموجب معاهدة ماستريخت 1992 (المادة 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي)، وبمقتضاها يتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي بالحقوق التالية: الإقامة وحرية التنقل، التصويت والترشح للانتخابات البلدية في الدول الأعضاء محل الإقامة، الترشح لانتخابات البرلمان الأوروبي في الدول الأعضاء محل الإقامة، الحصانة الدبلوماسية في الدول غير الأعضاء، تقديم التماس إلى البرلمان الأوروبي. وقد تم تنقيح محتوى مادة

وتشكل الأزمات الأخيرة للاتحاد الأوروبي تحدياً لنموذج التكامل الأوروبي، وكان أحدثها قرار بريطانيا الخروج من التكتل "البريكست" بعد استفتاء شعبي صوّت فيه 51.9% من البريطانيون بالخروج[15]. ويأتي الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي كنتيجة للأزمات المتراكمة على جهازه التشريعي الممثل في نظام المجلسين (البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي) وفشله في بلورة استجابة فعالة بسبب عدم تجانسه وتمسك الدول الأعضاء بحسابات السيادة الوطنية[16]. وأنتجت أزمة اليونان درجة عالية من الشدة وأثارت تساؤلات جادة حول مبدأ التضامن[17]. وأكدت أزمة اللاجئين وجود تأزم عميق على مستوى آلية عمل الاتحاد الأوروبي والعملية الديموقراطية في صنع القرار السياسي، مثيرة مسألة إعادة النظر في البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وإعادة تعريف نموذج التعاون خاصة فيما يخص العلاقة بين السلطات المركزية للاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية، وكذلك

المواطنة الأوربية بعد مراجعة معاهدة ماستريخت ضمن معاهدة أمستردام 1997، وأهم ما تضمنته التأكيد على العلاقة بين مواطنة الدولة الوطنية والمواطنة الأوروبية، حيث اعتبرت المواطنة الأوروبية مكملة لمواطنة الدولة الوطنية وليست بديلاً عنها (المادة 17 من معاهدة الاتحاد الأوروبي). للمزيد من التفاصيل أنظر:

Michelle Cini, European Union Politics, Oxford University Press, United Kingdom, 2003, pp. 397-414.

[14] معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي بلغ في المتوسط 1.78% من 1996 إلى 2019، وبلغ أقصى مستوى في الربع الثاني لسنة 2000 بنسبة 4.60% وأدنى مستوى في الربع الأول لسنة 2009 بنسبة 5.50-%. أكبر الاقتصادات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: ألمانيا (21% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ بريطانيا (15%)؛ فرنسا (15%)؛ إيطاليا (11%)؛ إسبانيا (8%). بالنسبة للإنفاق يمثل استهلاك الأسر المكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي (56%)، يليه تكوين رأس المال الثابت (20%) والإنفاق الحكومي (20%). وتمثل صادرات السلع والخدمات 46% من للناتج المحلي الإجمالي وتمثل الواردات 42%، مما يضيف 4% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Trading Economics, ‘‘European Union GDP Annual Growth Rate’’, available on: https://tradingeconomics.com/european-union/gdp-annual-growth-rate [Jan 2020]

[15] See Kristin Archick, op. cit., pp. 7-8.

[16] See Thomas Piketty, Jeremy Adelman and Anne-Laure Delatte, ‘‘How To Save Europe From Its Self’’, Foreign Policy, April 4, 2016, 8:36 am, available on: https://foreignpolicy.com/2016/04/04/how-to-save-europe-from-itself-european-union/ [December 2018]

[17] Kristin Archick, op. cit., p. 9.

العلاقة بين الدول الأعضاء، وبشكل خاص بين الدول الكبرى والصغرى، أي تلك الأكثر تقدماً والأقل تقدماً[18].

وتكشف أزمات الاتحاد الأوروبي وجود خلل في البناء النظري لظاهرة التعاون الإقليمي للوظيفية الجديدة. فرغم تفعيل التكامل الوظيفي بإنجاز مستويات "التكامل الاقتصادي"[19] إلا أن النخب السياسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تدفع باتجاه تفكيك السيادة الوطنية لصالح مركز أعلى عبر وطني (التكامل السياسي). كما يبرز فشل حكومات الدول الأعضاء في تعزيز التكامل الاجتماعي وترسيخ مفهوم المواطنة الأوروبية. حيث أظهر استبيان لمركز بيو للأبحاث أن في تسع دول في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، السويد، ألمانيا، المجر، اليونان، إيطاليا، بولندا، فرنسا، هولندا) توجد نسبة 53% من المواطنين تريد إجراء استفتاء وطني بشأن الاستمرار في الاتحاد الأوروبي، وأن عدد كبير يريد أن تتولى حكوماتهم الوطنية، وليس بروكسل، مستقبل الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي (74%) ومن داخله (66%)، وأن تتولى مستقبل الاتفاقيات التجارية مع دول العالم (51%)[20]. وهذه الأرقام ترجح منظور دويتش بإمكانية تفكك عملية التكامل عندما يتجاوز عنصر التعبئة لدى المجتمعات الريفية للدول المتكاملة، في إطار التحديث، عنصر استيعابها للتكامل[21].

والعجز في استيفاء شروط التكامل الإقليمي يجعل مسار التكامل الأوروبي مستمراً ولم يبلغ حالة الفيدرالية الأوروبية (الجماعة السياسية). وهذا استناداً إلى أ.ج.ر قروم

---

[18] Pero Maldini and Marta Takahashi, ‘‘Refugee Crisis and the European Union: Do the Failed Migration and Asylum Policies Indicate a Political and Structural Crisis of European Integration?’’, Communication Management Review, 2017, pp. 69-70.

[19] حسب تنبرجن فإن التكامل الاقتصادي هو بناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة، بحيث تزول كافة العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ، وبحيث يمكن الحصول على المؤسسات الخاصة بالتنسيق والتوحيد. للمزيد من التفاصيل أنظر: أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص 305-308.

[20] Bruce Stokes, Richard Wike, and Dorothy Manevich, ‘‘Post-Brexit, Europeans More Favorable Toward EU But many back empowering national governments on migration and trade, and they want their own vote on EU membership’’, Pew Research Center, June 2017, available on: https://www.pewresearch.org/global/2017/06/15/post-brexit-europeans-more-favorable-toward-eu/ [January 2019]

[21] See Alexis Heraclides, op. cit., pp. 3-6.

وهيروقليديس الذين يريا أن التكامل كحالة يحدث عندما تتوفر شروطه وكعملية عندما يتأرجح بين وحدات سياسية مهيأة للاندماج وأخرى رافضة له[22]. ويطرح تأرجح التكامل الأوروبي أزمة انتشار تطرقت لها المقاربة عبر الحكوماتية بشقيها الكلاسيكي والليبرالي. ويرفض التيار الكلاسيكي بزعامة هوفمان قبول الانتشار كحقيقة مثبتة مجادلاً بعدم توفر مسار التكامل الأوروبي على دليل فعلي للانتشار أو لوجود أية إرادة سياسية لتأسيس فيدرالية أوروبية[23]. أما التيار الليبرالي فيعتبر أن الدول فواعل عقلانية تتفاعل بمقتضى أولويات السياسة الوطنية المقيدة بمصالح الفواعل المهيمنة داخل المجتمع والتي في الغالب فواعل اقتصادية، وكل القرارات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي نتاج مساومات بين الدول تأخذ بعين الاعتبار أولوياتها وقواها، وعليه يرى مورافيسك أن التكامل الأوروبي منذ 1955 تحكمه ثلاثة عوامل: المكاسب التجارية، والمساومات النسبية للقوى الكبرى، والحوافز المعتبرة لتعزيز مصداقية الالتزام عبر الوطني[24].

ويذهب توماس بكيتي وجريمي أدلمان وآنا-لورا دلاتي إلى تأكيد أن معالجة أزمات الاتحاد الأوروبي تستوجب حل معضلة التضارب بين السيادة الوطنية والتكامل الأوروبي؛ ودمقرطة عملية صنع القرار؛ وتجسيد إحساس قوي بالمواطنة الأوروبية[25]. ووفق دينيس دون فإن الاتحاد الأوروبي "أثبت حنكته في إدارة الأزمات، مما ساعده على البقاء، وتبقى المنجزات أكبر من العثرات"[26]. وقياساً على مؤشرات إدارة الأزمات والقدرة على البقاء والمكاسب المعظمة، يبقى الاتحاد الاوروبي نموذجاً متميزاً للتعاون الاقليمي تسعى التكتلات الاقليمية الأخرى إلى محاكاته، وإن ما يشهده نموذج التكامل الأوروبي من أزمات لا يخرج عن إطار مسار التكامل المعرض للصدمات بفعل تعقد مأمورية تحقيق التوحيد السياسي.

---

[22] أنظر جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص240.

[23] Michelle Cini and Nieves Perez-Solorzano Borragan, op. cit., p. 75.

[24] ibid., p. 79.

[25] See Thomas Piketty, Jeremy Adelman and Anne-Laure Delatte, op. cit.

[26] Denise Dunne, ‘‘The big question: Has the European Union been a success?’’, HistoryExtra, September 12, 2018 at 9:16 am, available on: https://www.historyextra.com/period/20th-century/big-question-has-european-union-eu-been-success-brexit/amp/ [November 2018]

ثانياً. إشكالات مشروع التكامل المغاربي

بالنظر إلى جملة النقاشات الفكرية والمحاولات التنظيرية المصاحبة لنشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، تبرز عدد من الإشكالات النظرية المنوطة بمشروع التكامل المغاربي على اعتبار أنه يهدف أساساً إلى محاكات نموذج التكامل الإقليمي للاتحاد الأوروبي. وتبلورت فكرة إنشاء اتحاد مغاربي بمعزل عن حدث تاريخي استثنائي مثل الحرب، والتي كانت المحرك الجوهري لنشأة الفكر التكاملي المؤسساتي في أوروبا، فدول منطقة المغرب العربي لم تشهد ويلات الحرب الفادحة بينها، وكانت الحقبة الاستعمارية بمثابة الرابط الذي جمع بين شعوب المنطقة وأرسى لأشكال مختلفة من التعاون رمت إلى إنهاء الاحتلال. وهذا السياق التاريخي حال دون ظهور مساعي جادة للدفع باتجاه تأسيس اتحاد مغاربي حقيقي.

تأسس اتحاد المغرب العربي في الـ 17 فيفري 1989 إبان التوقيع على المعاهدة الدستورية لاتحاد المغرب العربي في مراكش، ويضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا[27]. وطرح اتحاد المغرب العربي أهدافاً تكاملية متينة كانت مفيدة في تعزيز روح التكامل، إلا أنها من الناحية العملية لم يكن لها سوى تأثير محدود على التجارة الإقليمية، إذ يبقى اتحاد المغرب العربي دون تفعيل منذ سنوات[28].

وتعد مسألة تفكيك مفهوم السيادة الوطنية ونقل الولاءات القطرية إلى مستوى فوق وطني المعضلة الأكبر لمشروع الاتحاد المغاربي. فالتكامل في منطقة المغرب العربي يبقى حبيس منطق الدولة المعروف أنها تتأسس على نماذج ثابتة للشرعية وهو ما يصطدم مع المسار الصحيح لعملية التكامل[29]. وهذا المسار لا يمكن لدول المنطقة أن تستوعبه باعتبار أن لديها نفس المنطق وهو الحفاظ على استمرارية بقاء الأنظمة، ولا يمكن لأنظمة ثابتة الشرعية أن تنخرط في مسار للتغيير الاجتماعي يستهدف بناء ولاءات وأشكال جديدة للسلطة[30].

---

[27] Official website of the Arab Maghreb Union, available on: https://maghrebarabe.org/fr/union-du-maghreb-arabe/ [accessed on 18/11/2022]

[28] Alexei Kireyev and others, ‘‘Economic integration in the Maghreb: an untapped source of growth’’, International Monetary Fund, No. 19/01, 2018, p. 5.

[29] أنظر ملاح سعيد، "التكامل الإقليمي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"، السياسة العالمية، العدد الأول، جانفي 2017، ص 24.

[30] أنظر المرجع نفسه, ص 24.

ويرتبط مفهوم السيادة الوطنية في دول المغرب الغربي بالتصور التقليدي لمفهوم القوة والتهديد الأمني وهو ما يعيق أي محاولة لتفكيك السيادة الوطنية خاصة في ظل الخلافات البينية والتوترات الحدودية بين بعض الدول المغاربية. وبالتالي فإن مسار التكامل بمدلوله السياسي مثلما يعرفه هاس يستشكل على صانع القرار في الدول المغاربية باعتباره تهديداً لكيان الدولة. أي أن النتيجة النهائية التي يستهدفها التكامل والمتمثلة في إنشاء جماعة سياسية تتعارض مع طبيعة الدولة في المغرب العربي والمنظومة القيمية التي تتبناها.

وفي حين أن مشروع الاتحاد الأوروبي لاقى دعماً خارجياً من الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات تأسيسه الأولى، فإن مشروع اتحاد المغرب العربي لم يلقى دعماً مماثلاً. وتلعب القوى الخارجية، ممثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، دوراً مفصلياً في استمرار تموضع الخلافات البينية بين الدول المغاربية عبر مجموعة من المشاريع والمبادرات الفردية، ما أثر بالسلب على الإجماع المغاربي وفرض على الدول المغاربية التزامات تتناقض مع أهداف اتحاد المغرب العربي وطموحاته[31].

وامتاز الاتحاد الأوروبي بقيادة ثنائية مشتركة بين ألمانيا وفرنسا عجلت ببلورة وإنجاح مشروع التكامل الأوروبي، في حين أن الخلافات البينية والتوترات السياسية تهيمن على العلاقة بين الجزائر والمغرب. فدول المغرب العربي تستند إلى إدراكات تقليدية للقوة ما ينعكس على العلاقات بينها من جهة، ومن جهة ثانية ينعكس داخلياً بالإبقاء على منطق الدولة في مواجهة الداخل وعملها على تمرير مشاريع قيمية تحتفظ فيها بدور المصدر القيمي الأعلى في إطار ما يمكن أن نسميه دولنة المجتمعات[32].

وبالانتقال إلى الميدان الاقتصادي البحت الذي تفترض الوظيفية الجديدة أنه البؤرة التي ينتشر منها مشروع التكامل إلى مواضيع السياسة العليا ومنه تحقيق التوحيد السياسي، فإن اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه وإلى الآن لم ينجز المستوى الأول من مستويات التكامل الاقتصادي وهو تأسيس منطقة للتجارة الحرة. وكانت الدول الأعضاء قد تفاوضت حول إنشاء منطقة مغاربية للتجارة الحرة بهدف التكامل في جميع مجالات

---

[31] أنظر قلواز إبراهيم، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، جوان 2015، ص ص 281-282.

[32] أنظر ملاح سعيد، المرجع السابق، ص 24.

النشاط الاقتصادي، وتم إطلاق اتفاقية من قبل وزراء التجارة في عام 2010، ولكن لم يتم التصديق عليها مطلقاً[33].

وتظهر الإحصائيات مؤشرات ضعيفة فيما يتعلق بحجم المبادلات التجارية والعمالة بين دول المغرب العربي، حيث تشكل التجارة البينية المغاربية أقل من 5% فقط من إجمالي تجارتها بينما تقدر بـ 70% بين دول الاتحاد الأوروبي[34]. وتعد الهجرة داخل المغرب العربي هامشية رغم أن حرية التنقل كانت أحد أهداف اتحاد المغرب العربي، فمثلاً عام 2013 كانت نسبة المهاجرين 1% ونسبة العمالة المهاجرة أقل من 0.5%[35]. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد المغاربي محدوداً مقارنة بالاتحاد الأوروبي، حيث يقدر بـ 51.3 مليون دولار أمريكي بالنسبة لاتحاد المغرب العربي و2,010.9 مليون دولار أمريكي بالنسبة للاتحاد الأوروبي[36].

ثالثاً. آليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي

إنطلاقاً مما سبق، فإنه يمكن استخلاص جملة الآليات الحضارية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية التالية:

أ. بلورة الإرث التاريخي المشترك بين شعوب وبلدان المغرب العربي.
ب. إيجاد إرادة سياسية حقيقية تعمل على تجاوز الخلافات السياسية وتحديد أهداف التكامل ضمن مقتضيات المصلحة الوطنية.
ت. تعزيز التحول الديموقراطي والانفتاح المرن على الداخل.
ث. تشجيع حركية التبادل الثقافي والعلمي والتنقل بين الدول المغاربية.
ج. تعزيز التجارة البينية وتسريع إنشاء سوق مشتركة.
ح. انتهاج سياسات موحدة وترشيد علاقات الاتحاد الاقتصادية والتجارية مع القوى والتكتلات الخارجية.

---

[33] Alexei Kireyev and others, op. cit., p. 5.
[34] ibid., p. 10.
[35] ibid., p. 14.
[36] Dean A. DeRosa, Maghreb Trade and Investment, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008, p. 17, available on: https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4266/05iie4266.pdf [accessed on 20/11/2022]

الخاتمة

لا يزال مشروع اتحاد المغرب العربي حبيس الدولة الوطنية ومجموعة التصورات التقليدية التي تتبناها خاصة فيما يتعلق بمفاهيم السيادة والأمن، حيث تسود بيئة مغاربية ينظر فيها كل طرف إلى الآخر بمنظور التهديد الأمني المحتمل، ثم إن بقاء هيمنة الدولة في مواجهة الداخل وعدم إتاحة الفرصة لمختلف الفواعل الاجتماعية والاقتصادية لأجل قيادة حركة التغيير المجتمعي والتبادل الحضاري بين شعوب المنطقة يحول دون تقدم مشروع التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي. وبالتالي، تظهر الحاجة إلى ضرورة وجود إرادة سياسية مغاربية لأجل تجاوز الخلافات القائمة والانفتاح على الداخل لأجل إنجاح اتحاد المغرب العربي.

وأمام حالة الركود السوسيو-سياسي المغاربي والوضع الراهن للاتحاد، فإن من الصعوبة بمكان الانتقال إلى مستوى النقاشات النخبوية الأوروبية التي فسرت مشروع التكامل الأوروبي، كما أن انحصار نطاق تأثير الأوساط الأكاديمية يجعل اتحاد المغرب العربي يفتقد إلى الأساس النظري والمعرفي المناسب الذي يستهدف التأثير في مدركات النخب السياسية وصناع القرار لأجل تقويم مسار التكامل.

قائمة المراجع:

1. Alexis Heraclides, The Self-determination of Minorities in International Politics, Routledge, London and New York, 1991.
2. Michelle Cini and Nieves Perez-Solorzano Borragan, European Union Politics, Oxford University Press, United Kingdom, fourth editon, 2013.
3. Michelle Cini, European Union Politics, Oxford University Press, United Kingdom, 2003.
4. Nicola Lj. Ilievski, ‘‘The Concept of Political Integration: The Perspectives of New Functionalist Theory’’, Journal of Liberty and International Affairs, Vol. 1, No. 1, Institution for Research and European Studies, 2015.
5. Pero Maldini and Marta Takahashi, ‘‘Refugee Crisis and the European Union: Do the Failed Migration and Asylum Policies Indicate a Political and Structural Crisis of European Integration?’’, Communication Management Review, 2017.

6. Soren Dosenrode, ‘‘Federalism Theory and The New-Functionalism: Elements for an analytical framework’’, Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 3, 2010.
7. Alexei Kireyev and others, ‘‘Economic integration in the Maghreb: an untapped source of growth’’, International Monetary Fund, 2018.
8. Fraser Cameron, ‘‘The European Union as a Model for Regional Integration’’, part of International Institutions and global Governance Program, Council on Foreign Relations, September 2010.
9. Kristin Archick, ‘‘The European Union: Current Challenges and Future Prospects’’, CRS report, Congressional Research Service, 2017.
10. Bruce Stokes, Richard Wike and Dorothy Manevich, ‘‘Post-Brexit, Europeans More Favorable Toward EU But many back empowering national governments on migration and trade, and they want their own vote on EU membership’’, Pew Research Center, June 2017, available on: https://www.pewresearch.org/global/2017/06/15/post-brexit-europeans-more-favorable-toward-eu/
11. Dean A. DeRosa, ‘‘Maghreb Trade and Investment’’, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008, available on: https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4266/05iie4266.pdf
12. Denise Dunne, ‘‘The big question: Has the European Union been a success?’’, HistoryExtra, September 12, 2018 at 9:16 am, available on: https://www.historyextra.com/period/20th-century/big-question-has-european-union-eu-been-success-brexit/amp/
13. Official website of the European Union, ‘‘The history of the European Union – 1992’’, available on: https://europa.eu/european-union/about-eu/history/1990-1999/1992_en
14. Official website of the European Union, ‘‘Countries’’, available on: https://europa.eu/european-union/about-eu/countries_en
15. Official website of the Arab Maghreb Union, available on: https://maghrebarabe.org/fr/union-du-maghreb-arabe/
16. Trading Economics, ‘‘European Union GDP Annual Growth Rate’’, available on: https://tradingeconomics.com/european-union/gdp-annual-growth-rate
17. Thomas Piketty, Jeremy Adelman and Anne-Laure Delatte, ‘‘How To Save Europe From Its Self’’, Foreign Policy, April 4, 2016, 8:36 am, available on: https://foreignpolicy.com/2016/04/04/how-to-save-europe-from-itself-european-union/
18. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2017.
19. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

20. قلواز إبراهيم، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، جوان 2015.
21. ملاح سعيد، "التكامل الإقليمي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"، السياسة العالمية، العدد الأول، جانفي 2017.